المحاضرة 03: فلسفة الوثيقة وابعادها

1.3.2. تعقد مفهوم الوثيقة

لقد مر بنا أن المؤرخ الوضعاني هو الذي أصل لمفهوم الوثيقة وموقعها الاستراتيجي في البحث التاريخي. لقد ازداد توسع مفهوم الوثيقة وتعقد بشكل لافت، واتخذ هذا التعقد مستويات:

أ. المستوى الأول: الوثيقة المهيأة أو الولادة الثانية للوثيقة التاريخية

لقد قادت الممارسة المنهجية المؤرخ، في ظل تطور التاريخ الجديد، إلى الكشف عن نوع من الوثائق لا يمكن اعتماده إلا عبر معالجته معالجة خاصة، مما يؤدي إلى تحول الوثائق الأصلية إلى سند فقط لتكوين وثيقة يهيئها المؤرخ حتى يتمكن من قراءتها وتحليلها واستخراج ما يمكن استخراجه من معطيات ووقائع. لقد غير التاريخ السلسلي Histoire sérielle مفهوم الوثيقة بعمق؛ ففي بعض الظواهر التاريخية (مثل الظاهرة الديمغرافية أو الاقتصادية عموما)، لم تعد الوثيقة تكتسب قيمتها في ذاتها بل في علاقتها بالسلسلة فتصبح لها قيمة نسبية، كما أنها لا تنقد خارجيا في علاقتها بباقي الوثائق ولكن بتجانسها مع وثائق من نفس النوع. [28] وفي هذا السياق فللكشف مثلا عن التطور الديمغرافي لمنطقة أو جهة ما يُعتمد على سجلات التعميد مثلا في الكنائس التي تتضمن المواليد، ولكن هذه السجلات لا يمكن أن نستخرج منها المعطيات إلا بعد تحولها إلى جداول تطورية وبذلك تصبح هذه الجداول بمثابة وثائق مهيأة.

الوثائق المهيأة إذن هي « وثائق تاريخية أعدها وهيأها المؤرخون انطلاقا من عدد من المصادر. من المصادر المهيأة ما يرمي إلى إعادة تركيب بعض أوجه الماضي ومظاهره (نماذج مجسمة تجسد مآثر ومدنا ومعارك)، إعادة تركيب ألحان موسيقية وإعداد أطباق من الطعام استنادا إلى وصفات قديمة، وإعادة تركيب نصوص ضائعة من قبل محققين متخصصين، وهناك أيضا الوثائق التي يهيئها المؤرخ من أجل التعبير عن بنيات (جداول، خرائط، مقاطع...) أو عن تطورات (منحنيات، مبيانات...)[29]

ب. المستوى الثاني: خطاب الوثيقة منظورا إليه من زاوية المفاهيم اللسانية والسوسيولوجية

لم تعد الوثيقة حاملة لذاكرة أو وقائع أو أحداث تكشف عنها قراءة مستندة إلى أسس النقد التاريخي، بل هي أداة خاضعة لقراءة من زوايا أخرى كالزاوية اللسنية والسوسيولوجية التي تتجاوز الاستخراج التقني للمعطيات إلى الكشف عن المستور

والمستبطن والذي لا تفصح عنه الوثيقة بشكل سافر بل يستخرج بالتحليل اللسني والسوسيولوجي والأنتربولوجي.

لننطلق من مثال مرتبط بالمجتمع الشيوعي السوفياتي السابق؛ يعرف المؤرخون الذين درسوا المجتمع السوفياتي أنه كان صامتا بصرف النظر عن نصوص الجرائد والبيانات. وينبغي فهم خطابات تلك الحقبة ضمن مستويات متعددة: ما هو مصرح به وما هو ليس كذلك، التعابير المستعملة والمكرورة وتلك التي تم السكوت عنها، الجمهور المستهدف علنا والمستهدف بشكل مضمر. وفضلا عما تقوله الخطابات أو تضمره، فإن لها وظائف متعددة: فهي ذات نزعة مطلبية ولكن طقوسية أيضا وإجتماعية؛ وتستطيع أن تتجه إلى إحياء ماضي مشترك أو خلق تمثلات ذهنية موجهة، بمفعول مرآة عاكسة، نحو الطمأنة وإعطاء صورة "إيجابية" وموحِّدة لمجتمع منقسم.[30] هذا يعني أنه ينبغي إعادة بناء/قراءة الوثيقة في ضوء تحليل أنتربولوجي للمجتمع الشيوعي. فعلى المؤرخ، إذ يكون مدعوما بمفاهيم سوسيولوجية ولسانية، أن يقوم ببناء مادته الوثائقية المتضمنة لنصوص وملصقات ومقتبسات من أفلام وحوارات. ولكن كل الوثائق والآثار تكون خاضعة لإعادة البناء.[31]

ج. المستوى الثالث: ارتباط الوثيقة بالكيفية التي يدبر بها المجتمع تاريخه

تولدت هذه النظرة للوثيقة ضمن هذا المستوى في غمار الحفر الإبستمولوجي الذي مارسه بعض الفلاسفة في المعرفة التاريخية وحاولوا تثوير هذه المعرفة. في هذا السياق يمكن الاستشهاد بمشيل فوكو Michel Foucault الذي دعا إلى تجاوز المفهوم الأداتي للوثيقة وعدم الاطمئنان إلى معالجتها على أساس أنها ذاكرة تختزن ماضيا يمكن استرجاعه وبناؤه، واعتبارها أداة تقتضي النفاذ إلى مكنونها وفحصها من الداخل وتعديد مستويات القراءة. لننصت إليه في هذا النص المعبِّر:

« لكن التاريخ، بفعل تحول لم يكن وليد اليوم، ولم يكتمل بعد بلا شك، عدل من موقفه تجاه الوثيقة، فأخذ على عاتقه كمهمة أولى، لا تأويل الوثيقة أو تعيين مدى صدقها، وقيمتها التعبيرية، بل فحصها من الداخل وتدبرها فهو ينظمها ويجزئها ويرتبها ويقسمها إلى مستويات، ويقيم سلاسل، ويميز ما يستحق النظر عما لا

يستحقه، ويرصد عناصر، ويعين وحدات ويصف علاقات. لم تبق الوثيقة بالنسبة للتاريخ، تلك المادة الخام التي يسعى من خلالها إلى استعادة ما صدر عن الناس من أقوال وأفعال، واسترجاع ما ولى ولم يترك سوى أثر يلزم اقتفاؤه. إنه يسعى إلى أن يحدد وحدات داخل النسيج الوثائقي، ويعين فيه مجموعات وسلاسل وعلاقات.»[32]

على أن مفهوم الوثيقة اصطبغ عند مؤرخ محترف، سطع اسمه في ابيستمولوجيا التاريخ ومنهجيته، بصبغة تشاؤمية ميزت نظرته لعلم التاريخ، فالوثيقة مع السرد الذي يؤطرها، في نظره، ليست هي الواقعة أو الحدث التاريخي بل هي رؤية لهذه الواقعة أو الحدث التاريخي ، فـــ« ما يسميه المؤرخون واقعة أو حدثا لا يدرك بشكل مباشر و كامل بل إدراك غير تام ومن جانب واحد، عبر الوثائق والشواهد، ولنقل عبر الآثار [...] فالمعرفة التاريخية هي في جوهرها معرفة عن طريق الوثائق. ويأخذ السرد مكانه بعد كل الوثائق، ذلك أنه لا يستطيع أي منهما أن يكون هو الواقعة أو الحدث. والمعرفة التاريخية ليست تركيبا لمشاهد مصورة وثائقية ولا تطلعنا على الماضي كما لو كنا نعيشه.» [33]

خلاصات عن مفهوم الوثيقة في المعرفة العالمة

الخلاصة الأولى: نستنتج من هذا التحليل أن الوثيقة التاريخية عرفت توسعا وتعقدا وتحولا في المستوى الإبيستيمي، تمثل في تعدد أنواع الوثائق التي نوجزها في: الوثيقة المكتوبة؛ الأثر المادي؛ المشهد الجغرافي؛ المصادر السمعية ؛ المهيأة.

الخلاصة الثانية : بناء على هذا التعدد الناتج عن التوسع فإنه يجوز القول أن لا وجود لوثيقة مجردة. فالوثيقة تختلف هويتها ومجالها وبالتالي تختلف حتى طرق معالجتها التي تقتضي في معظم الأحيان الاستعانة بخبير لفك رموزها. هل هذا يعني تشظي مفهوم الوثيقة وبالتالي تشظي المعرفة التاريخية؟ لا نعتقد ذلك، بل كل ما يمكن قوله أن المعرفة التاريخية، بناء على الوثائق وتجدد مفهومها وتطور قراءتها ومقاربتها، تعمق معرفتنا بالماضي البشري.